قضية اليوم

«سيدروس» أيضاً وأيضاً
هندسة مالية جديدة تدرّ 30 مليون دولار ربحاً فورياً

علمت «الأخبار» أن هندسة مالية جديدة أجراها مصرف لبنان في الشهر الأخير من السنة الماضية، لمصلحة «سيدروس إنفست بنك»، ودرّت ربحاً فورياً لأصحاب هذا البنك والمشتركين معهم، بقيمة 30 مليون دولار، من ضمنها 12,5 مليون دولار وزّعت على «عملاء للبنك»، من دون أن تتضح هوية هؤلاء والدور الذي أدّوه في هذه العملية للحصول على حصّة من أرباحها، وهو ما يطرح تساؤلات إضافية عن حقيقة «الهندسات المالية» وأهدافها، ويزيد من الأدلة على شبهة «الإثراء غير المشروع» التي تنطوي عليه هذه «الهندسات»

يبرر سلامة هندساته مع المصارف بوصفها اداة ضرورية لمواجهة الضغوط على سعر صرف الليرة (هيلم الموسوي)

يصرّ حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، على تبرير هندساته المالية الجارية مع المصارف التجارية، بوصفها أداة ضرورية في مواجهة الضغوط التي يتعرض لها سعر صرف الليرة. وهو أعلن في مناسبات كثيرة أن هذه الهندسات أسهمت في المحافظة على الاستقرار النقدي ووفرت المزيد من الحماية للودائع في المصارف، على الرغم من كلفتها الباهظة.

إلا أن الوقائع المتعلقة بالهندسات المالية الجارية مع «سيدروس إنفست بنك» تصرّ على دحض هذه التبريرات، وتقدّم صورة مريبة عنها. فقد اطلعت «الأخبار» على وثيقة

> **مصرف لبنان ينفّذ الكثير من هذه العمليات مع بنوك مختلفة**
>
> **عام 2017 وزّع «سيدروس» أنصبة أرباح على المساهمين بقيمة 21 مليون دولار**

جديدة تفيد بأن مصرف لبنان منح في شهر كانون الأول الماضي البنك المذكور تسليفات بالليرة اللبنانية بفائدة متدنية تبلغ 2%، وفي اللحظة نفسها، وظّف هذا البنك هذه التسليفات لدى مصرف لبنان على فترة 10 سنوات بفائدة تبلغ 10,5%. وهكذا كسب البنك ربحاً سنوياً من فارق الفائدة (8,5%) من دون أن يقوم بأي عمل أو يوظّف أي رأس مال أو يتحمّل أي مخاطرة.

بلغت أرباح هذه العملية نحو 30 مليون دولار، وهي تمثّل جزءاً من الربح المتوقع خلال السنوات العشر التالية. والملاحظ أن هذه الأرباح توزّعت بقيمة 17,5 مليون دولار (17,5 مليون دولار)، بالإضافة إلى عملية جرت في الشهر الأول من العام الماضي، سبق أن كشفتها «الأخبار» («حقيقة الهندسة المالية: من يحاسب حاكم مصرف لبنان؟» الاثنين 3 كانون الأول 2018)، ودرّت ربحاً فورياً أيضاً بقيمة 10,3 ملايين دولار.

تعود قصة هذه العمليات بين مصرف لبنان و«سيدروس» إلى بداية عام 2017، عندما انطلقت حملة واسعة للضغط من أجل التجديد لرياض سلامة لولاية خامسة مُتتالية (عُيّن للمرة الأولى في عام 1993)، وذلك قبل أشهر عدّة من نهاية ولايته الرابعة. وجاءت هذه الحملة بعد ترويج معلومات عن نيّة رئيس الجمهورية طرح بديل لسلامة. وفي ذروة المساومات لفرض التجديد، تقدّم «سيدروس إنفست بنك» بتاريخ 13 شباط 2017 بكتاب خطّي من سلامة يطلب منه تخصيصه بـ«هندسة مالية مناسبة» لدعم المساهمين بقيمة 21 مليون دولار، ما يعني بوضوح، ومن دون أي التباس أن هدف هذه العمليات كان نقل أرباح غير مشروعة من المال العام إلى مساهمي البنك ومن قد يكون مستفيداً من خلفهم.

تعود قصة هذه العمليات بين مصرف لبنان و«سيدروس» إلى بداية عام 2017، عندما انطلقت حملة واسعة للضغط من أجل التجديد لرياض سلامة لولاية خامسة مُتتالية (عُيّن للمرة الأولى في عام 1993)، وذلك قبل أشهر عدّة من نهاية ولايته الرابعة. وجاءت هذه الحملة بعد ترويج معلومات عن نيّة رئيس الجمهورية طرح بديل لسلامة. وفي ذروة المساومات لفرض التجديد، تقدّم «سيدروس إنفست بنك» بتاريخ 13 شباط 2017 بكتاب خطّي من سلامة يطلب منه تخصيصه بـ«هندسة مالية مناسبة» لدعم المساهمين بقيمة 21 مليون دولار، ما يعني بوضوح، ومن دون أي التباس أن هدف هذه العمليات كان نقل أرباح غير مشروعة من المال العام إلى مساهمي البنك ومن قد يكون مستفيداً من خلفهم.

تعود قصة هذه العمليات بين مصرف لبنان و«سيدروس» إلى بداية عام 2017، عندما انطلقت حملة واسعة للضغط من أجل التجديد لرياض سلامة لولاية خامسة مُتتالية (عُيّن للمرة الأولى في عام 1993)، وذلك قبل أشهر عدّة من نهاية ولايته الرابعة. وجاءت هذه الحملة بعد ترويج معلومات عن نيّة رئيس الجمهورية طرح بديل لسلامة. وفي ذروة المساومات لفرض التجديد، تقدّم «سيدروس إنفست بنك» بتاريخ 13 شباط 2017 بكتاب خطّي من سلامة يطلب منه تخصيصه بـ«هندسة مالية مناسبة» لدعم المساهمين بقيمة 21 مليون دولار، ما يعني بوضوح، ومن دون أي التباس أن هدف هذه العمليات كان نقل أرباح غير مشروعة من المال العام إلى مساهمي البنك ومن قد يكون مستفيداً من خلفهم.

تعود قصة هذه العمليات بين مصرف لبنان و«سيدروس» إلى بداية عام 2017، عندما انطلقت حملة واسعة للضغط من أجل التجديد لرياض سلامة لولاية خامسة مُتتالية (عُيّن للمرة الأولى في عام 1993)، وذلك قبل أشهر عدّة من نهاية ولايته الرابعة. وجاءت هذه الحملة بعد ترويج معلومات عن نيّة رئيس الجمهورية طرح بديل لسلامة. وفي ذروة المساومات لفرض التجديد، تقدّم «سيدروس إنفست بنك» بتاريخ 13 شباط 2017 بكتاب خطّي من سلامة يطلب منه تخصيصه بـ«هندسة مالية مناسبة» لدعم المساهمين بقيمة 21 مليون دولار، ما يعني بوضوح، ومن دون أي التباس أن هدف هذه العمليات كان نقل أرباح غير مشروعة من المال العام إلى مساهمي البنك ومن قد يكون مستفيداً من خلفهم.

تعود قصة هذه العمليات بين مصرف لبنان و«سيدروس» إلى بداية عام 2017، عندما انطلقت حملة واسعة للضغط من أجل التجديد لرياض سلامة لولاية خامسة مُتتالية (عُيّن للمرة الأولى في عام 1993)، وذلك قبل أشهر عدّة من نهاية ولايته الرابعة. وجاءت هذه الحملة بعد ترويج معلومات عن نيّة رئيس الجمهورية طرح بديل لسلامة. وفي ذروة المساومات لفرض التجديد، تقدّم «سيدروس إنفست بنك» بتاريخ 13 شباط 2017 بكتاب خطّي من سلامة يطلب منه تخصيصه بـ«هندسة مالية مناسبة» لدعم

مالكو سيدروس

تتوزّع ملكية «بنك سيدروس» على 2699800 سهم مملوكة من مجموعة واسعة من المساهمين، أكبرهم «سيدروس إنفست بنك» الذي يحمل 84,9%، فيما يملك رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس 14,9%، ويحمل رئيس مجلس الإدارة فادي العسلي 200 سهم، ويراونت كوسى 480 سهماً، وإيلي بيطار 960 سهماً، وجهاد زمبركجي 150 سهماً، وجويزف جحا 30 سهماً، و(الوزير السابق) رائد خوري 200 سهم، ومروان مرشد بعقليني 200 سهم، وغسان العياش، النائب السابق لحاكم مصرف لبنان، 200 سهم، وميشال نصري شويري 200 سهم، أنطوان جان جاك جوجاسيان 200 سهم، والمرحوم جورج زغبي 100 سهم، وجورج العتيق 3 أسهم.

أمّا أسهم «سيدروس إنفست بنك»، فهي مملوكة من رجل الأعمال السعودي إبراهيم بن عبد العزيز الجمازنسبة 10%، ورجل الأعمال سعيد فايز خلف 12%، إضافة إلى مجموعة من المساهمين الذين تقل حصصهم عن 10%، من ضمنهم الوزير السابق خوري نفسه (3,5%)، وعسلي (3,5%).

تراجع أرباح «بنك ميد»!

قالت مصادر مطلعة إن عملية زيادة رأس مال «بنك ميد» بقيمة 110 ملايين دولار باتت بحكم المنتهية، إلا أن تنفيذها تأجّل حتى الشهر المقبل، بسبب إجراءات إدارية تتعلق بانعقاد الجمعية العمومية، حيث سيُناقَش تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدققي الحسابات عن التطورات المالية في البنك في السنة الماضية، بعدما تبيّن أن أرباحه تراجعت دراماتيكياً من 105 ملايين دولار إلى 31 مليوناً. وأوضحت المصادر أنه اتُّفق نهائياً على أن تكون زيادة رأس المال محصورة بالشقيقين تيدي وريمون رحمة، اللذين سيضخان في هذه العملية نحو 110 مليارات دولار.

مقابلة

جعجع لـ«الأخبار»
باسيل يعتقد نفسه ممثلاً لجميع المسيحيين
أتفق مع حزب الله على التهدئة الداخلية

يصف رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، الوضع المالي والاقتصادي بالخطر، ويرى أن «البلد ينهار»، وأن الموازنة يجب أن تكون «ثورية ومتقشفة». ويشدد جعجع في لقاء مع «الأخبار» على ضرورة الانصراف إلى معالجة الملفات الداخلية، لأنها كثيرة ومتشعبة. ويرى أن رئيس التيار الوطني الحر، جبران باسيل، يريد احتكار التمثيل المسيحي وحصر التعيينات به

هيام القصيفي

لا يوافق رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، مع ما يقال عن طبيعة دور القوات «المهادن» في هذه الأيام، ولا أنها في موقع المعزول إزاء دور التيار الوطني الحر والرئيس سعد الحريري وحزب الله. ولا يندم بالتأكيد على المشاركة في الحكومة، رغم أن «قوى سياسية حاولت طوال خمسة أشهر إبعادنا عن الحكومة، وكانت تفضل لو لم نشارك. لكن مشاركتنا أثبتت أنها فعالة وضرورية، وما حصل في ملف الكهرباء أكبر دليل على ذلك. ونحن مستمرون في أداء دورنا كاملاً، بدليل أن قوى لا نتفق معها سياسياً كحزب الله تؤيدنا في بنود في جعجع، هذا الملف الأهم حالياً، إذ «يجب اعتماد موازنة ثورية كبيرة، ومتقشفة إلى الحد الأقصى، وهذا الوقت ليس للمسايرات أو لبعض الرتوش من هنا أو هناك. فالموازنة يجب أن تعبّر عن سياسة التقشف القصوى». ويعطي مثلاً عمّا حصل في «البند المتعلق بوزارة السياحة، أقرّ في مجلس الوزراء رغم معارضة على حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، التي «ستترك آثاراً، ولو كانت هناك ملاحظات على هندسات مالية»، ملمحاً إلى أن هناك «أسباباً أصغر بكثير مما يُعتقد».

يعطي جعجع مثالاً على «دول إفريقية، تملك طاقة نفطية كبيرة، لكن بسبب سوء الإدارة تعيش شعوبها في الفقر». ويستطرد بأن «في لبنان طاقات بشرية هائلة، لكن إدارة الدولة حالياً إدارة كارثية. وهو لا يحبذ إعادة النظر بسلسلة الرتب والرواتب، فهي صدرت بقانون». لكنه لا يرى مانعاً من إعادة النقاش في بعض الرواتب التقاعدية.

رغم كثرة الانتقادات التي تطاول القوات لأنها حصرت نفسها في ملف الكهرباء، فإن لجعجع رأياً آخر مغايراً تماماً. ويشرح ملف الكهرباء والخطة التي أقرت بالتفصيل، و«ما حققته القوات» من تعديلات «رفضها الفريق الآخر طويلاً: قبل أشهر من الآن كان الوضع مختلفاً 180 درجة عمّا أقرّ أخيراً في الخطة. لقد تمكنا نحن والقوى السياسية التي توافقت معنا على ضرورة تعديل خمس نقاط أساسية، هي عدم التزام أي حلّ موقت، وتحويله حلاً دائماً، موضوع إدارة المناقصات، استملاكات سلعاتا - نحن نتمنى أن يكون التبرير الذي أعطته وزيرة الطاقة صحيحاً، وهي للمناسبة تعمل بجدية -، والهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء وتعيين مجلس إدارة. كل ذلك ليس أمراً بسيطاً. وكل نقطة من هذه النقاط استلزمت أشهراً عدة للنقاش ومطالبات من جانب القوات من أجل إقرارها، وسنظل نعمل من أجل متابعة تنفيذ هذه الخطة».

بعد الكهرباء، تدخل القوات إلى ملفات كثيرة لن يفصح عنها قبل اكتمال تفاصيلها، لكن معركته المقبلة هي معركة الموازنة. بالنسبة إلى جعجع، هذا الملف الأهم حالياً، إذ «يجب اعتماد موازنة ثورية كبيرة، ومتقشفة إلى الحد الأقصى، وهذا الوقت ليس للمسايرات أو لبعض الرتوش من هنا أو هناك. فالموازنة يجب أن تعبّر عن سياسة التقشف القصوى». ويعطي مثلاً عمّا حصل في «البند المتعلق بوزارة السياحة، أقرّ في مجلس الوزراء رغم معارضة وزراء له، فمن غير المسموح أن يمرّ عقد بالتراضي ومن ثم يُدفع مليونا دولار للترويج للسياحة في لبنان، في حين أن شركات عدة قادرة على الترويج وفق نظام الرعاية المعتمد في المهرجانات».

لا يمل جعجع من الحديث عن ضرورة الاهتمام بالملفات الداخلية، مبرراً ذلك بأنه «لا يجوز انتظار أي تطورات اقليمية وترك الوضع على ما هو عليه، لأنه يجب إضاءة شمعة في كل ما يجري ولا يجوز التخلي عن مقاومة التدهور الحالي». وعن موقعه من التحالفات حالياً، يقول إنه في السياسة العامة، الأكيد أنه لا يزال على توافق مع الرئيس سعد الحريري ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، «متفق معهما في النظرة العامة إلى الأوضاع الإقليمية وإلى موقع لبنان ودوره والاعتدال وضرورة حصر السلاح بالشرعية». وهو يرى أن «الحريري يميل إلى الحياد الإيجابي وموقفه في خطة الكهرباء متقدم عمّا كان عليه سابقاً»، وأن «القوات تستكمل حوارها مع تيار المردة منذ المصالحة بينهما والأمور تجري بوتيرة عادية».

> **جعجع: لم أكن أعتقد أن باسيل يمكن أن يعمل على عودة سوريا إلى الجامعة العربية**

أما التيار الوطني الحر، فمسألة أخرى. «صحيح أن التفاهم قائم بيننا، لكن رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل يتصرف وكأنه يحتكر التمثيل المسيحي ويمثل جميع المسيحيين، رغم أن ذلك غير صحيح إطلاقاً. كذلك، لم أكن أعتقد أنه يمكن أن يتصرف باسيل في مسألة العلاقة مع نظام الرئيس السوري بشار الأسد، وسوريا على هذا النحو، وأن يعمل إلى إعادتها إلى الجامعة العربية». وعمّا إذا كان يتوقع أن يزور باسيل دمشق، يقول: «لا أعرف، لكن كل شيء ممكن». ويؤكد رئيس القوات أنّ لا لقاء مرتقباً مع باسيل، ولا مع رئيس الجمهورية ميشال عون، لكن قنوات الاتصال مفتوحة. فالوزير السابق ملحم الرياشي زار عون، والاتصالات قائمة عبر قنوات مع باسيل، «لكن لا أحبّذ اللقاءات الفولكلورية، كذلك فإن المشكلة أن عون يحيل المتحدثين معه على باسيل».

وعلى ما يقول، فإن «باسيل يتصرف على قاعدة أنه يحتكر التمثيل المسيحي، وهو في التعيينات يعمل على حصر التعيينات المسيحية به واستبعاد الآخرين، لكن القوات تتمسك بالآلية، لأنه حان الوقت كي تكون الإدارة مبنية على قواعد الكفاءة، حتى لو كان المعيّنون حزبيين أو ينتمون إلى أي تيار سياسي. لكن ما يجري حالياً، لا يبدو أنه يسير في هذا الاتجاه وستقف القوات ضده».

من الواضح بالنسبة إليه أن القوات تريد التصرف وفق أجندة واضحة داخلية وطرحها على مجلس الوزراء، ومنها أيضاً اقتراح بشأن عودة النازحين السوريين: «قبلاً من أن يذهب باسيل يميناً ويساراً ويتحرك في كل الاتجاهات، من دون أي حل عملي، نقترح التواصل مع روسيا من أجل استحداث مناطق آمنة في الجانب السوري الحدودي، برعاية روسيا، من أجل نقل النازحين من لبنان إليها. وهذا الأمر أفضل الممكن في ظل الأوضاع الحالية، لأن لا أحد يمكن أن يتعرض لمناطق برعاية روسية، ويمكن روسيا أن تفرض هذا الأمر على سوريا وإيران من أجل حل هذه الأزمة». وستعرض القوات هذا الاقتراح على طاولة مجلس الوزراء.

إقليمياً، يراقب جعجع ما يحصل بين الولايات المتحدة وإيران، ويقول: «لا شيء غير معلن، ما يقوله الأميركيون في اللقاءات يقولونه علناً، فالظاهر هو نفسه المضمر، المنطقة تعيش حالياً في مواجهة أميركية إيرانية حيوية وكبيرة وشاملة، ولا شيء فيها مُخفى. فالأميركيون يريدون من إيران أن تنفذ البنود 12 التي سبق أن تحدثت عنها الإدارة الأميركية». ولا يعطي رئيس القوات اهتماماً كبيراً لتوصيف الحرس الثوري منظمة إرهابية، من باب أن «واشنطن تصنف إيران على هذا النحو، وتصنيف الحرس الثوري هو تحصيل حاصل». ويضع الرد الإيراني ورفع السقف الأميركي من باب «التصعيد الكلامي المتبادل في المرحلة الراهنة، لأن أي رد عملي لن يكون أمراً سهلاً. احتمالات الحرب والسلم متساوية، وإسرائيل تستفيد من الوضع لتصعّد أيضاً، لكن باب المفاوضات أيضاً مفتوح».

(هيلم الموسوي)